S&P Global
Ratings

ريتنجزدايركت RatingsDirect

توقعات باستمرار النمو في أكبر أسواق التأمين الخليجية بالرغم من الضغوطات الاقتصادية

المحتويات

المملكة العربية السعودية تسير نحو تطبيق التأمين الإلزامي

دولة الإمارات العربية المتحدة تركز على التسعيرة الاكتوارية

الكويت تقوم باتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق الطبي

قطر تمضي قدماً بمشاريع البنية التحتية

البحوث والمعايير ذات الصلة

هذه النسخة المترجمة للتقرير الذي يحمل عنوان:

Despite Economic Pressures, Growth Is Set To Continue Across Largest Gulf Insurance Markets

المنشور بتاريخ 2017/03/13

توقعات باستمرار النمو في أكبر أسواق التأمين الخليجية بالرغم من الضغوطات الاقتصادية

عندما وصلت أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها، مكنت الإيرادات المتأتية من منتجات النفط والغاز حكومات دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق فوائض مالية في الوقت الذي كانت تنفق فيه هذه الحكومات مبالغ كبيرة على تطوير البنية التحتية. كانت أسعار النفط تتجاوز 100 دولار أمريكي للبرميل خلال معظم الفترة الممتدة ما بين العامين 2011 و2014، مما دعم الإنفاق الحكومي وخلق نشاطاً في سوق التأمين عاد بالنفع على كل من شركات التأمين وإعادة التأمين. إلا أن الأسعار بلغت أوج ذروتها في يونيو 2014 ثم ما لبث أن تغيرت الأسعار بشكل ملحوظ. نتوقع الآن بأن يبلغ متوسط سعر خام برنت 50 دولاراً أمريكياً للبرميل في العامين 2017 و2018، و55 دولاراً أمريكياً للبرميل في العام 2019 وما بعده. لهذا السبب بدأت دول الخليج تراقب الإنفاق عن كثب.

قامت معظم الحكومات الإقليمية باتخاذ خطوات لتأجيل الإنفاق على البنية التحتية غير الأساسية وتحويل عبء خدمات التمويل، حيثما أمكن، مثل الرعاية الصحية إلى قطاع التأمين الخاص وبعيداً عن الحكومة. تعمل بعض الجهات الآن أيضاً على الدفع باتجاه إيجاد حل للسائقين غير المغطين بتأمين وموظفي القطاع الخاص غير الحاصلين على تأمين من الجهات التي يعملون لديها، ممن يتهربون من التزاماتهم بتوفير تأمين إلزامي عن المسؤولية ضد مخاطر الغير والتأمين الصحي الجماعي. وبالرغم من ضغوطات الميزانية، يبقى نشاط التأمين كبير مع استمرار العمل في مشاريع مختارة للبنية التحتية، وتحديداً في قطر. أخيراً، يقوم مشرفو التأمين وبدرجات متفاوتة بقيادة مبادرات لاعتماد تسعيرة قائمة على المخاطر مبررة أكثر من الناحية الاقتصادية، تؤدي عملياً إلى ارتفاعات في أقساط التأمين في معظم خطوط الأعمال.

لمحة عامة

- بعد أن أدى تراجع أسعار النفط لانخفاض إيرادات السلع، قامت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بمراقبة نفقاتها عن كثب وبدأت بتنفيذ مبادرات بهدف تحويل الإنفاق إلى القطاع الخاص.
- يقود مشرفو التأمين خططاً لاعتماد تسعيرة قائمة على المخاطر مبررة أكثر من الناحية الاقتصادية. كما تسعى الجهات المعنية لإيجاد حل للفئات غير الحاصلة على التأمين، كالسائقين وموظفي القطاع الخاص.
- بالرغم من الضغوطات على الميزانية، يبقى نشاط التأمين كبير مع إصرار الحكومات على الاستمرار في مشاريع مختارة للبنية التحتية، والتي وصلت إلى مراحل مختلفة من الإنجاز.
- من المتوقع أن يتواصل النمو في الأسواق الأربع الكبرى في مجلس التعاون الخليجي، وقد انعكست هذه القوة في تقريرنا المنشور مؤخراً حول تقييم مخاطر قطاع التأمين والدولة. هذا يعني بأنه لا تزال هناك حالة من عدم اليقين تحيط بفترة النمو وتعتمد على المبادرات المقترحة التي يتم تنفيذها.

الرسم البياني 1

معدلات نمو إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي

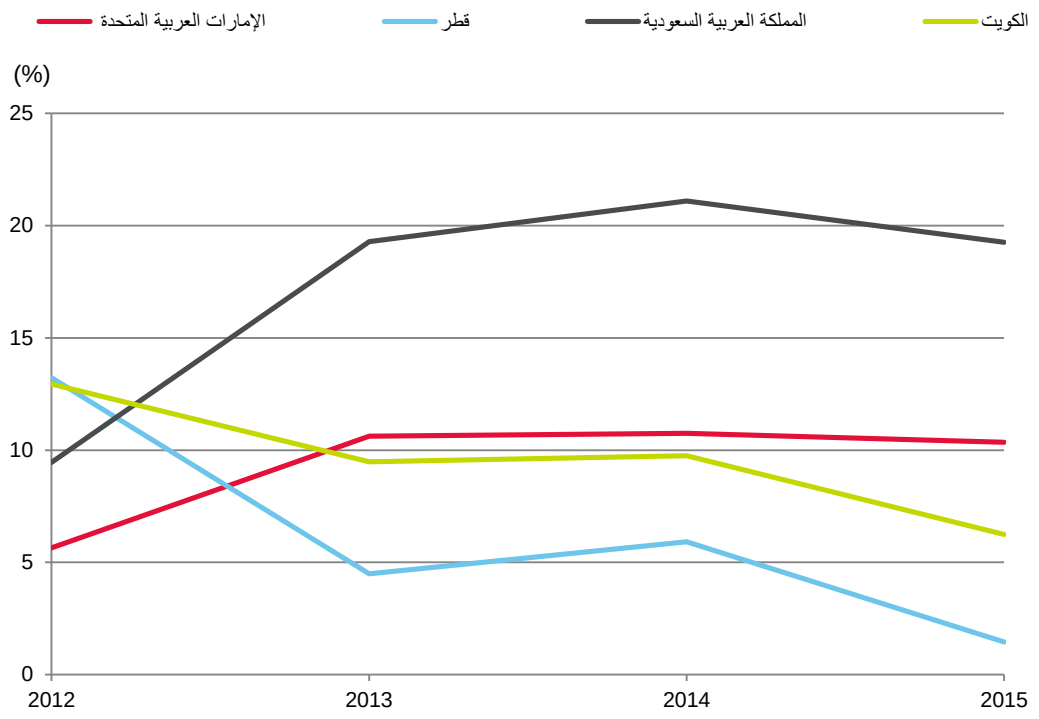

حقوق النشر والتأليف محفوظة © 2017 لشركة ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة. جميع الحقوق محفوظة.

المملكة العربية السعودية تسير نحو تطبيق التأمين الإلزامي

بالرغم من انخافض أسعار النفط ومستويات النمو المتواضعة في العام 2016، نعتقد بأن قطاع التأمين العام في المملكة العربية السعودية لا يزال يوفر العديد من الفرص لشركات التأمين. ونتوقع بحلول نهاية العام 2017 أو بداية العام 2018، بأن تبدأ المستشفيات بتحميل شركات تأمين السائقين المتسببين بالحوادث تكاليف العلاج المترتبة على ضحايا الحوادث، ومن الممكن أن تؤدي هذه الخطوة إلى رفع أسعار التأمين على السيارات إلى مستويات أعلى من المستويات الحالية. وقد كانت هذه الخطوة جزءاً من اقتراح قدمته وزارة الصحة في أواخر العام 2016 بهدف خفض العبء الناجم عن حوادث السيارات الذي تتحملة ميزانية الصحة في المملكة.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي، المنظم الرئيسي لقطاع التأمين في المملكة، بدعم جهود شرطة المرور لضمان قيام سائقي السيارات غير المغطاة بتأمين بشكل غير قانوني بشراء بوليصة تأمين لسياراتهم. تشير التقديرات إلى أن 55% من السيارات غير مغطاة بتأمين، لذلك فإن من شأن هذه الخطوة مضاعفة عدد السيارات المغطاة. بالإضافة إلى ذلك، تشير تقديرات الحكومة إلى أن نحو 2.5 مليون سعودي يعملون لدى القطاع الخاص ولكن لم تشملهم خطط التأمين الطبي الجماعي لدى الشركات التي يعملون فيها. وتعتزم الجهات المعنية خلال العام 2017 العمل على تشجيع الشركات الخاصة لكي تقوم بتوفير التأمين الطبي لجميع الموظفين العاملين لديهم.

تقوم المملكة العربية السعودية بجمع الأموال من أسواق رأس المال لمواصلة تمويل مشاريعها المستقبلية. وقامت في أكتوبر 2016 بجمع 17.5 مليار دولار أمريكي من خلال بيع السندات. وفي وقت سابق من العام 2016 أعلن ولي ولي العهد محمد بن سلمان بأن شركة أرامكو السعودية النفطية العملاقة التي تملكها الحكومة قد تقوم بتعويم نحو 5% من أسهمها في العام 2018. هذه الإجراءات ستساعد المملكة في تمويل المشاريع المستقبلية كجزء من رؤية الحكومة 2030، الهادفة لخفض اعتماد المملكة العربية السعودية على إيرادات النفط.

دولة الإمارات العربية المتحدة تركز على التسعيرة الاكتوارية

في خطوة من شأنها فرض قوانين قائمة أكثر على المخاطر، من المتوقع أن تقوم هيئة التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتوجه نحو تطبيق التسعيرة الاكتوارية في العام 2017، أي أنه يجب تحديد تعسيرة البوليصات بمستوى كافٍ لكي تحقق أرباحاً فنية. ومن المتوقع أن يساعد ذلك على الحد من المنافسة في الأسعار، لاسيما في

خطوط التأمين الإلزامي. قامت هيئة التأمين بتاريخ 1 يناير 2017 بإدخال نظام تعرفة جديد للتأمين الشامل على السيارات والتأمين ضد المسؤولية. وبموجب التغطية الجديدة، التي تتضمن تغطية أكبر للتأمين ضد المسؤولية وبدل استئجار سيارة، ستقوم شركات التأمين بتقاضي أقساط تأمين أكبر عن هذه المزايا الإضافية. مع ذلك، فإن هذا لا يضمن تحقيق زيادة في الأرباح.

وكانت تكاليف الرعاية الصحية قد شهدت في الأساس تحولاً نحو القطاع الخاص، بفضل خطة هيئة الصحة في دبي، التي تطالب الشركات بتوفير تأمين طبي للموظفين العاملين لديهم. ونحن ندرك بأن التغطية قد ارتفعت بموجب هذه الخطة إلى نحو 100% خلال العام 2016 من نحو 60%، مما أدى إلى نمو كبير في أقساط التأمين خلال العام 2016. وقد تم تمديد الموعد النهائي للمرحلة الثالثة حتى نهاية الربع الأول من العام 2017، وهذا سيدعم نمواً أكبر لأقساط التأمين هذا العام. بالمقابل، حصل جميع المقيمين في أبوظبي تقريباً على تأمين طبي بموجب خطة مشابهة بدأ العمل بها منذ عدة سنوات.

الكويت تقوم باتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق الطبي

يفتقر الاقتصاد الكويتي للتنوع، حيث أن نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 90% من الصادرات، ونحو 90% من الإيرادات المالية تأتي من منتجات النفط والغاز. مع ذلك، وبالرغم من انخفاض أسعار النفط، بقي النمو الاقتصادي مرناً نسبياً خلال فترة انخافض أسعار النفط بفضل برنامج الإنفاق الرأسمالي الحكومي، بدعم من الثروة المتراكمة. مع ذلك، تعتمد إيرادات قطاع التأمين الكويتي العام جزئياً على المشاريع المرتبطة بالإنفاق الحكومي ويعتمد جزء منها أيضاً على خطط الخصخصة. وهذا بدوره يحول العبء من الحكومة إلى القطاع الخاص.

قامت وزارة الصحة الكويتية في النصف الثاني من العام 2016 بتطبيق قانون يطالب بتوفير تأمين طبي للمتقاعدين. ومن المتوقع أن يحقق القانون الجديد نحو 82 مليون دينار كويتي (271 مليون دولار أمريكي) من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة من نحو 107,000 متقاعد. ونتوقع بأن يشهد هذا النوع من التأمين زيادات في الأسعار في السنوات القادمة.

من المتوقع أيضاً أن تقوم الحكومة الكويتية بالفصل ما بين الرعاية الصحية الخاصة بالوافدين والرعاية الصحية الخاصة بالمواطنين. وتهدف هذه المبادرة إلى الحد من حصول الأجانب على الرعاية الصحية العامة المدعومة من

الدولة، ومن المرجح أن تؤدي إلى رفع تكاليف التأمين الطبي السنوية على الوافدين. وبحسب أرقام الأمم المتحدة، بلغ عدد الوافدين في الكويت 2.9 مليون وافد في العام 2015. ومن المرجح أن تنعكس أقساط التأمين في هذا النوع من التأمين الطبي وأية مشاريع إنشائية ذات صلة بالتسهيلات الطبية الجديدة إيجابياً على حجم أقساط التأمين في الكويت.

قطر تمضي قدماً بمشاريع البنية التحتية

بالرغم من انخافض أسعار النفط، من المتوقع أن تقوم قطر الغنية بالغاز بالتمسك بقوة ببرنامجها الكبير للبنية التحتية. لذلك، نتوقع بأن يرتفع مرة أخرى حجم أقساط التأمين المتأتي من الأعمال التجارية اعتباراً من النصف الثاني من العام 2017، كون أن عدداً من المشاريع يسير نحو المرحلة التالية قبل بطولة كأس العالم فيفا 2022. تتنوع مشاريع البنية التحتية ما بين شق طرق جديدة وبناء سكك حديدية إلى تشييد الملاعب الرياضية والمباني التجارية والسكنية الشاهقة.

بالإضافة إلى ذلك، نتوقع يتم تطبيق التأمين الطبي الإلزامي على المواطنين القطريين في وقت لاحق من هذا العام وعلى الوافدين العام المقبل. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادات كبيرة في أحجام أقساط التأمين لدى شركات التأمين المحلية الكبيرة. ونتوقع بأن يصل إجمالي نمو أقساط التأمين إلى 10% سنوياً خلال الفترة ما بين 2017 و2018، وذلك يعتمد على التوقيت الفعلي للسماح للقطاع الخاص بتزويد التأمين الطبي.

بالرغم أن وكالة "إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية" ترى بأن هناك بعض الشكوك حول توقيت المبادرات الفردية في مختلف دول المنطقة، من المرجح أن تتفوق التحسينات على نقاط الضعف في الأوضاع الاقتصادية والمالية للحكومة. نتوقع بأن تستفيد شركات التأمين وإعادة التأمين القائمة في الخليج من هذه التطورات. يزود النمو المتواصل الشركات بفرص تحقيق توسع مربح، مما يدعم أوضاع الأعمال لديها. وبنفس الوقت، سيزيد من متطلبات رأس المال بموجب نموذجنا القائم على المخاطر، وتحديداً حثيما تحتفظ الشركة باحتياطي لمواجهة المخاطر. بالرغم من أن شركات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع برسملة جيدة، إلا أن النمو قد يعرض كفاية رأس المال لدى بعض شركات التأمين للضغوط، لاسيما في حال كانت تسعيرة الأعمال الجديدة ضعيفة.

البحوث والمعايير ذات الصلة

البحوث ذات الصلة

- تقييم مخاطر قطاع التأمين والدولة: قطاع التأمين العام في قطر، 9 مارس 2017
- تقييم مخاطر قطاع التأمين والدولة: قطاع التأمين العام في الكويت، 24 فبراير 2017
- تقييم مخاطر قطاع التأمين والدولة: قطاع التأمين العام في الإمارات العربية المتحدة، 22 فبراير 2017
- تقييم مخاطر قطاع التأمين والدولة: قطاع التأمين العام في المملكة العربية السعودية، 22 فبراير 2017

لجنة التصنيف هي الوحيدة التي تتخذ قرار تحديد التصنيفات الائتمانية وهذا التقرير لا يعتبر تصنيفاً ائتمانياً.

محلل الائتمان الأول:

ماريو شكر - لندن، المملكة المتحدة (هاتف): 7070 7176 20 (44) البريد الإلكتروني: mario.chakar@spglobal.com

محلل الائتمان الثاني:

ديفد لاكسنون – لندن، المملكة المتحدة (هاتف): 7079 7176 20 (44) البريد الإلكتروني: david.laxton@spglobal.com

الاستفسارات الأخرى:

ديفد أنتوني – لندن، المملكة المتحدة (هاتف): 7010 7176 20 (44) البريد الإلكتروني: david.anthony@spglobal.com

إمير موجكيك – دبي، الإمارات العربية المتحدة (هاتف): 7179 372 4 (971) البريد الإلكتروني: emir.mujkic@spglobal.com

البريد الإلكتروني: InsuranceInteractive_Europe@spglobal.com

يمكنكم الاطلاع على هذا التقرير باللغة الإنجليزية على موقعنا الإلكتروني على شبكة الإنترنت عبر **الضغط هنا**.

إنّ النسخة الرسمية لهذا التقرير هي باللغة الإنجليزية، وهي تمثّل النسخة الوحيدة ذات التأثير القانوني والسائدة دوماً. أما الترجمة فقد قدمت للمساعدة فقط.

The official version of this Report is in English, which represents the only version of legal effect and must always prevail. The translation has been produced for convenience only.

حقوق النشر والتأليف محفوظة © 2017 من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة". جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل، أو إجراء هندسة عكسية، أو إعادة إنتاج، أو توزيع أي محتوى (بما في ذلك التصنيفات، والتحليلات ذات الصلة بالائتمان، والبيانات أو التقييمات، أو النماذج، أو البرمجيات، أو التطبيقات الأخرى، أو الناتج عنها) أو أي جزء منه (المحتوى) بأي شكل من الأشكال، أو تخزينه في قاعدة بيانات، أو أنظمة استعادة البيانات دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة" أو الشركات التابعة لها (المشار إليها مجتمعةً "إس آند بي"). ولا يجوز استخدام المحتوى لأغراض غير قانونية أو غير مصرح بها. ولا تضمن وكالة "إس آند بي" ولا أي مزود طرف ثالث، وكذلك المديرون، أو المعاملون، أو المساهمون، أو الموظفون، أو العملاء (المشار إليهم مجتمعين "أطراف إس آند بي") دقة، أو شمولية، أو حداثة، أو توافر المحتوى. ولا يتحمل "أطراف إس آند بي" أي مسؤولية عن أي خطأ، أو سهو (إهمال أو غيره)، بصرف النظر عن السبب، تجاه النتائج الحاصلة نتيجةً لاستخدام المحتوى، أو تجاه أمن وحفظ البيانات المدخلة من قبل المستخدم، ويتم تقديم المحتوى على أساس "كما هو". **ويخلي "أطراف إس آند بي" مسؤوليتهم عن أي من وجميع الضمانات الصريحة أو الضمنية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي ضمانات لقابلية التسويق، أو الجاهزية لغرضٍ أو استخدامٍ معين، أو الخلو من الفيروسات، أو أخطاء أو خلل في البرمجيات، أو عدم انقطاع المحتوى عن العمل، أو بأن المحتوى سيعمل مع أي تكوين من الأجهزة أو البرمجيات.** ولا تتحمل "إس آند بي" بأي شكل من الأشكال المسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار، أو تكاليف، أو نفقات، أو أتعاب قانونية، أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، خسارة الدخل، أو خسارة الأرباح، أو تكاليف الفرص، أو الخسائر الناجمة عن الإهمال) المباشرة، أو غير المباشرة، أو العرضية، أو الرادعة، أو التعويض، أو العقابية، أو الخاصة، أو اللاحقة ذات الصلة بأي استخدام للمحتوى حتى في حال تمت الإشارة إلى إمكانية وقوع مثل هذه الأضرار.

يعتبر ما يتصل بالائتمان والتحليلات الأخرى، بما في ذلك التصنيفات، والبيانات الواردة في المحتوى تصريحات عن الرأي بتاريخ صدور هذه التصريحات وليست بيانات إثبات وقائع. ولا تعتبر آراء وكالة "إس آند بي"، وتحليلاتها، وقرارات إقرار التصنيف (المفصلة أدناه) توصيات لإجراء عمليات شراء، أو الاستحواذ، أو بيع أي سندات، أو لاتخاذ أي قرارات استثمارية، ولا تتناول صلاحية أي ورقة مالية. ولا تلتزم وكالة "إس آند بي" بتحديث محتوى المنشورات بعد النشر بأي شكل أو صيغة كانت. ولا يجوز الاعتماد على المحتوى ولا يعتبر بديلاً عن مهارات، ورأي، وخبرة المستخدم، و/أو إدارته، و/أو الموظفين، و/أو المستشارين، و/أو العملاء عند القيام بالاستثمار أو اتخاذ قرارات

أعمال أخرى. لا تعمل "إس آند بي" كشركة وكيلة أو مستشار استثماري باستثناء المناطق المسجلة بها كذلك. وفيما قامت "إس آند بي" بالحصول على المعلومات من مصادر يمكن الاعتماد عليها من وجهة نظرها، إلا أنها لم تجر التدقيق والعناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تلقتها.

وإلى الحد الذي تسمح به السلطات الرقابية لوكالة التصنيف بإجراء إقرار لتصنيف ائتماني في اختصاص قضائي واحد صادر عن اختصاص قضائي آخر لأغراض تنظيمية محددة، تحتفظ وكالة "إس آند بي" بحق تعيين، أو سحب، أو تعليق هذا الإقرار في أي وقت بقرار مطلق منها. ولا يتحمل "أطراف إس آند بي" أي مسؤولية ناجمة عن التعيين، أو السحب، أو تعليق الإقرار، وكذلك أي مسؤولية عن أي أضرار ناجمة عما تم ذكره آنفاً.

تقوم وكالة "إس آند بي" بالفصل بين بعض أنشطة وحدات أعمالها بهدف الحفاظ على استقلالية وموضوعية نشاطاتها ذات الصلة. وبالتالي، فإن بعض وحدات أعمال "إس آند بي" تتوافر لديها معلومات لا تتوافر لدى وحدات أعمال أخرى. وتتّبع وكالة "إس آند بي" سياسات وتتخذ إجراءات للحفاظ على سرية بعض المعلومات غير العامة ذات الصلة بكل عملية تحليلية.

قد تتلقى "إس آند بي" تعويضات عن تصنيفاتها وبعض التحليلات، عادة ما تكون من جهات مُصدرة أو وكلاء تأمين للأوراق المالية أو من المدينين. وتحتفظ "إس آند بي" بحقها في نشر آرائها وتحليلاتها. تقوم وكالة "إس آند بي" بنشر التصنيفات والتحليلات العلنية على مواقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت: http://www.standardandpoors.com (بدون رسوم) http://www.ratingsdirect.com، http://www.globalcreditportal.com (اشتراك)، www.spcapitaliq.com (اشتراك)، وقد يتم نشرها بوسائل أخرى، بما في ذلك منشورات "إس آند بي" والموزعين الآخرين. للمزيد من المعلومات حول رسوم التصنيف يمكنكم زيارة الرابط الإلكتروني التالي: http://www.standardandpoors.com/usratingsfees

ستاندرد آند بورز، وإس آند بي، وريتنجزداريكت جميعها علامات تجارية مسجلة لوكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة".